رقم الوثيقة: MDE 29/002/2013

بتاريخ: 27 مارس/آذار 2013

المغرب– الصحراء الغربية

يتعين على السلطات المغربية احترام حرية التجمع

قالت منظمة العفو الدولية، قُبيل صدور قرار مجلس الأمن بشأن تمديد صلاحيات بعثة حفظ السلام في هذا الشهر، إن تفريق مظاهرة والاعتداء على المتظاهرين في الصحراء الغربية من قبل قوات الأمن مع قرب زيارة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية كريستوفر روس، يبرزان الحاجة إلى مراقبة أوضاع حقوق الإنسان من قبل بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية "مينورسو".

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إلى احترام حقوق المحتجين في التعبير عن آرائهم بشكل سلمي، وإلى إجراء تحقيق شامل ومحايد في الأحداث التي جُرح فيها ما لا يقل عن اثني عشر شخصاً من المحتجين بحسب ما ذُكر، ومحاسبة الذين تتبيَّن مسؤوليتهم عن ذلك.

ففي الساعة الخامسة من صبيحة يوم السبت الموافق 23 مارس/آذار، قام عدد من أفراد قوات الأمن المغربية الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية بتفريق تجمع سلمي على شارع سمارة، الذي يعتبر الشريان الرئيسي في مدينة العيون، المدينة الرئيسية في الصحراء الغربية. وكانت مجموعة من المنظمات الصحراوية، ومن بينها الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولجنة الدفاع عن حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، قد نظَّمت التجمع

الاحتجاجي للمطالبة بأن تضم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) مكوّناً يتولى مراقبة حقوق الإنسان، وذلك بمناسبة زيارة مبعوث الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية كريستوفر روس إلى مدينة العيون.

وما كاد المحتجون يتجمعون، حتى تعرَّض عدد منهم للاعتداء على أيدي أفراد من قوات الأمن بملابس مدنية، حيث ذُكر أنهم ألقوا بهم أرضاً وانهالوا عليهم بالضرب بالهراوات والعصي وأوسعوهم ركلاً. وقد تم تصوير أفلام فيديو لتلك الحادثة.

وذكر محتجون آخرون أن أفراداً من قوات الأمن بملابس مدنية قذفوهم بالحجارة، مما أسفر عن إصابة امرأة بكسر في أنفها، وكسر سن امرأة أخرى. وقال عدد من المحتجين إنهم اقتيدوا إلى عربات تابعة للشرطة بدون علامات رسمية، حيث قام أفراد من قوات الأمن بملابس مدنية بضربهم من جديد وترهيبهم وتهديدهم بالاغتصاب والاعتداء الجنسي قبل إطلاق سراحهم خارج المدينة.

وذكر المحتجون الجرحى أنهم عندما توجهوا إلى مستشفى الحسن بن المهدي في اليوم نفسه للحصول على معالجة طبية فيه، حاول أفراد الشرطة منعهم من الدخول. كما زعموا أن قوات الأمن أصدرت تعليمات إلى الأطقم الطبية بعدم معالجتهم. وأخيراً سُمح لطبيب وعضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة أُنشأتها الحكومة المغربية مؤخراً، بدخول المستشفى مع المحتجين الجرحى، حيث قام بمعالجة جروحهم.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق من استمرار وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ولاسيما فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وفي السنوات الأخيرة، واجه نشطاء حقوق الإنسان الصحراويون قيوداً عديدة على عملهم، كالمضايقة والمراقبة من قبل

قوات الأمن، وتقييد حرية التنقل، وأحياناً الملاحقة القضائية على أساس أنهم يشكلون تهديداً للأمن الداخلي والخارجي للمغرب. ولم يتمكَّن هؤلاء النشطاء من تسجيل منظماتهم قانونياً بسبب العقبات الإدارية ذات الدوافع السياسية.

وفي تلك الأثناء، سُجن نشطاء صحراويون من دعاة الاستقلال، عقب مظاهرات طالبت بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، وتعرَّض بعضهم للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة أثناء استجوابهم من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، وهي مزاعم لم يتم التحقيق فيها بشكل سليم.

إن قمع التجمع السلمي الذي يُنظَّم في مدينة العيون صباح يوم السبت 23 مارس/آذار يعتبر مؤشراً على أن الصحراء الغربية لا تزال تشكل "خطاً أحمر" بالنسبة للسلطات المغربية، وأن تعبير الصحراويين السلمي عن آرائهم، الذي يتناقض مع الموقف المغربي الرسمي بشأن الصحراء الغربية، يُقابَل بالقمع.

إن منظمة العفو الدولية تحث مجلس الأمن على إدماج مكوِّن خاص بمراقبة حقوق الإنسان في قوام بعثة "مينورسو" عندما يتم تجديد صلاحيات البعثة. وإن بعثة "مينورسو" تعتبر إحدى البعثات القليلة التي أُنشأت تحت سلطة مجلس الأمن والتي لا تضم مكوناً خاصاً بحقوق الإنسان. وكذلك الأمر بالنسبة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي لا يتواجد في المنطقة. إن إنشاء آلية لمراقبة حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، تشمل صلاحياتها الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، من شأنها أن تقدم تقارير مستقلة ومحايدة بشأن أوضاع حقوق الإنسان الراهنة.